مسألة المكونات

العدد1 - شباط/فبراير2026

issue 1- February 2026

المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.5281/zenodo.18450553

2/2/2026 | ورقة بحثية

المكوناتية وبديل الحكم في العراق: أفكار حول إشكالية المفهوم والسؤال

إبراهيم فاضل جبل

الباحث

إبراهيم فاضل كاتب وباحث عراقي، يهتم بدراسة قضايا الدولة والمواطنة وتحولات النظام السياسي في العراق المعاصر. تركز أبحاثه على تحليل بنية النظام السياسي، وإشكاليات التعدد المكوناتي، وانعكاساتها على مفاهيم الشرعية السياسية، والتمثيل، وبناء الدولة بعد عام 2003.

منصة تغيير

منصة مستقلة تسعى إلى تعزيز دور المواطن العراقي في المشاركة البناءة في رفع المبادئ الوطنية والمصالح العليا والقيم والإرث والهوية الوطنية الجامعة بالوسائل المدنية.

تعتمد المنصة الوسائل المدنية، عبر الإنتاج المعرفي، والتحليل النقدي، والمواد الصحفية، أداة للتأثير في المجال العام، وتسعى إلى خلق مساحة نقاش عقلاني ومسؤول حول قضايا الدولة، والسيادة، والعدالة، والمواطنة، وبناء المؤسسات. كما تعمل على رصد وتحليل التحولات السياسية والاجتماعية، وفتح المجال أمام أصوات شبابية وبحثية تؤمن بالتغيير عبر الفعل المدني. تعمل المنصة داخل العراق، ومنه تنطلق، ملتزمة بالاستقلالية الفكرية.

سلسلة إصدارات منصة تغيير: ورقة بحثية

يندرج هذا الإصدار ضمن «مسألة المكونات»، وهو مشروع بحثي يسعى إلى تحليل وتفكيك مفهوم «المكونات» كما جرى توظيفه في الخطاب السياسي في العراق والمنطقة العربية، بوصفه إطارًا تفسيريًا لفهم أنماط السلطة والتمثيل ومصادر الشرعية، وذلك من خلال مقاربات تتجنب المعالجات التعبوية والتفسيرات الإيديولوجية.

تصميم وإخراج
ضحى محمود

جميع الحقوق محفوظة لمنصة تغيير 2026
www.tag7eer.com

المكوناتية وبديل الحكم في العراق: أفكار حول إشكالية المفهوم والسؤال

Component-Based Democracy in Iraq: A Political Genealogy

الملخص التنفيذي

حاولت الورقة مراجعة تحوّل العراق بعد 2003 إلى نمط حكم تأسس على «التمثيل المكوناتي»، بوصفه منطقًا يُعرّف الدولة ساحة لتقاسم الهويات لا إطارًا للمواطنة. وتجادل بأن «المكوناتية» ليست تعبيرًا طبيعيًا عن التعددية، بل أداة تنظيم سلطوي تُقنّن الفوارق وتحوّل الانتماءات ما دون الوطنية إلى وحدات تمثيل شبه سيادية، بما يكرّس المحاصصة ويعيد إنتاج الهيمنة. يختبر القسم الأول التجانس داخل «المكونات» عبر المنظور التقاطعي، مبينًا كيف تتداخل الطائفة مع الطبقة والمنطقة وغيرها، لتوليد أشكال جديدة من اللا مساواة المواطنية. ويعالج القسم الثاني مأزق بديل الحكم عبر نقد اختزال التغيير في سؤال «من يحكم؟»، مقترحًا استبداله بسؤال «كيف نحكم؟» بوصفه مدخلًا لمشروع وطني قائم على مبادئ مؤسسية ومواطنية. وتختتم الورقة بأفق «اللا مكوناتيين» باعتبارهم محرّكًا محتملًا لعقدٍ اجتماعي جديد.

الكلمات المفتاحية: العراق، المكونات، الهوية المكوناتية، المحاصصة، الشرعية السياسية

This paper examines Iraq's post-2003 transformation into a system of rule grounded in component-based representation, conceptualized as a logic that defines the state as an arena for the distribution of identities rather than a framework for citizenship. It argues that componentism does not constitute a natural expression of pluralism; rather, it operates as a modality of governance that institutionalizes social differences and converts sub-national affiliations into quasi-representational units, thereby entrenching quota-based power sharing and reproducing patterns of domination. The first section interrogates the assumption of internal homogeneity within «components» through an intersectional perspective, demonstrating how sectarian identity intersects with class, region, and other social cleavages to generate new forms of civic inequality. The second section addresses the dilemma of proposing an alternative to governance by critiquing the reduction of political change to the question of «who governs?», and by advancing the question of «how do we govern?» as a foundational entry point for a national project grounded in institutional and civic principles. The paper concludes by outlining the horizon of non-componentist actors as a potential driver of a renewed social contract.

Keywords: Iraq, Componentism, components, component-based identity, quota-based power sharing, political legitimacy.

المقدمة

دخل العراق في العام 2003 طورًا جديدًا من تاريخه السياسي والاجتماعي، في سياق إعادة تشكيل الدولة والمجال العام عقب انهيار النظام السلطوي. وقد أُنجزت هذه المرحلة عبر تسوية سياسية مؤقتة، استندت في جوهرها إلى «التمثيل المكوناتي»، بوصفه إطارًا ناظمًا لإدارة السلطة وتوزيعها بين وحدات اجتماعية - سياسية مُعرّفة هوياتيًا. لم تكن/تبقَ هذه التسوية مجرد إجراء انتقالي، بل سرعان ما تحوّلت إلى منطق حكم مستقر، وتعرّف الدولة بأنها ساحة لتقاسم الحكم بين الهويات وتنظيم التنافس بينها.

تنطلق هذه الورقة من مساءلة منطق هذا التمثيل، ولا ترى بأنه أحد تجليات التعددية الاجتماعية أو الثقافية (أو هو حقيقة المجتمع)، بل باعتباره نمطًا سلطويًا لإدارة الصراع السياسي، يقوم على تحويل الهويات ما دون الوطنية إلى وحدات تمثيل شبه سيادية داخل الدولة (المكونات). وعلى خلاف المقاربات التي تنظر إلى «المكوناتية» على أنها آلية لضمان الاستقرار أو حماية «حقوق الجماعات»، تفترض الورقة أن هذا المنطق اشتغل بوصفه أداة قهر ناعمة، تُقنّن الفوارق الاجتماعية، وتُعيد إنتاجها سياسيًا، وتُحوّل الانتماءات الأولية إلى مصادر شرعية للحكم، على حساب مفهوم المواطنة. وفي هذا السياق، تُميّز الورقة بين ثلاثة مستويات مفاهيمية غالبًا ما يجري الخلط بينها، الأول هو التعددية بوصفها توصيفًا اجتماعيًا لوجود «جماعات» مختلفة داخل المجتمع. والثاني، هي الديمقراطية التوافقية بوصفها ترتيبًا مؤسسيًا لإدارة الانقسام في مجتمعات منقسمة. أما الثالث، فهو «المكوناتية» بوصفها منطق حكم يتجاوز الترتيب المؤسسي ليُعيد إنتاج الانقسام بوصفه أصلًا ثابتًا للشرعية السياسية، ويُحوّل الدولة إلى بنية تفاوض دائم بين هويات متنافسة، لا إلى إطار جامع لإدارة شؤون المواطنين.

تعتمد الورقة المنهج التحليلي النقدي، لمحاولة الكشف عن البُنى العميقة التي دفعت إلى تبنّي «التمثيل المكوناتي» بعد 2003، وما أفرزته من أنماط هيمنة، وإعادة إنتاج للهويات، واختلالات بنيوية في تصوّر الدولة والسلطة والتمثيل. يركّز القسم الأول على نشوء «المكوناتية» وتحوّلاتها، مع تفكيك وهم التجانس داخل «المكونات» نفسها، إشارة إلى أنها وحدات غير متجانسة اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا.

ويُظهر هذا القسم كيف تُخفى تحت لافتة الحقوق الجماعية طبقات داخلية من الامتياز والإقصاء والهيمنة، وذلك بالاستعانة بمقاربات النظرية التقاطعية (Intersectionality)، التي تسمح بكشف تداخل الهويات مع علاقات القوة والطبقة والموقع السياسي. أما القسم الثاني، فيتناول السؤال المحوري الذي أعاد إنتاج مأزق بديل الحكم في العراق، وهو سؤال «من سيحكم؟»، ويبيّن أن اختزال الفعل السياسي التغييري في هذا السؤال أسهم في إجهاض محاولات الإصلاح، وقيّد إمكانيات التفكير في بدائل حقيقية لطبيعة الحكم. وفي مقابل ذلك، تقترح الورقة إعادة توجيه البوصلة نحو سؤال «كيف نحكم؟» بوصفه مدخلًا لإعادة تأسيس الشرعية السياسية على أسس مؤسساتية - مواطنية، تتجاوز منطق التمثيل الهوياتي. وفي القسم الأخير، تنفتح الورقة على أفق «اللا مكوناتيين»، أي الفاعلين الذين يرفضون اختزالهم في هويات ما دون وطنية، ويسعون إلى بلورة مشروع سياسي بديل، يتجاوز التمثيل الفئوي نحو إعادة بناء المجال العام، وتأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على أساس المواطنة.

«المكون» في مقصلة التقاطعية (Intersectionality)

لم يتأثر حقل المفاهيم السياسية في عراق ما بعد 2003 فحسب، بل جرى تغيير حقائق اللغة من دلالات مصطلحاتها إلى بلورة «حقائق» بناء على قناعات شخصية أو مواقف إيديولوجية. واختزال التنوع والتعددية، بـ «المكونات» وإخراجهما من سياق عفوي، إلى مركبات مصطنعة، أكثر صلابة وقدرة على النمو في رواق الدولة والمجتمع.

شهد العراق بعد ذلك العام، ترسيخ مصطلح «المكون» بوصفه مرتكزًا للخطاب السياسي، ونواة النظام الجديد القائم على «الشراكة بين المكونات». وكان عنصرًا رئيسًا في أدبيات جماعات المعارضة، ووسيلة لوضع «دستور دائم للبلاد يراعى

فيه تركيبة الشعب العراقي»، وإقرار مؤتمر المعارضة في لندن «إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، ومن المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين الإيزيديين والأديان السماوية الأخرى في صناعة القرار السياسي»[1].

يُطلق هذا النهج توصيف المجتمع العراقي بهويات جماعية يفترض تمثيلها في مؤسسات الدولة، فبرز مفهوم «دولة المكونات» تأكيدًا أن العراق بلد يتألف من هويات عدة، منفصلة عن بعضها البعض، ومستقلة عن الدولة، وما الأخيرة سوى ضامن لبقائها كما هي. ورغم تبنّي هذا التصوّر، إلا أنه سرعان ما أفضى إلى نظام محاصصة واحتراب هوياتي، مقوّضًا مفهوم المواطنة المتساوية. وذوّب الهوية المواطنية بهويات ما قبل الدولة، كما أفرز تناقضات عميقة، حيث استمرت مظاهر التهميش واللا المساواة، بأشكال جديدة ناتجة عن تداخل الانتماءات الطائفية والإثنية مع الطبقة والمنطقة والجنس.

يحاول هذا القسم من الورقة تفكيك خطاب ونهج «المكوناتية»، باستخدام النظرية التقاطعية (Intersectionality) لفهم تداخل الأبعاد المختلفة للهوية، ومعرفة ما إذا كانت تتقاطع الانقسامات الطائفية والإثنية مع الفوارق الطبقية والمناطقية وغيرها، لإعادة إنتاج أنماط جديدة من اللا مساواة بدل معالجتها. والسؤال، هل شكّل «التمثيل المكوناتي» إطارًا للشراكة (دون انقسام) بدلًا من هيمنة الحزب الواحد؟ وهل أعاد الحقوق إلى المواطنين بدلًا من اضطهادهم أو تهميشهم أو بناء هرمية مواطنية؟

على سبيل المثال، امرأة سوداء فقيرة قد تواجه تمييزًا لا يمكن اختزاله بكونها امرأة (كما في النسوية التقليدية)، أو بكونها سوداء (كما في نقد العنصرية)، بل بكونها امرأة سوداء فقيرة.

التقاطعية كنظرية

تدرس التقاطعية (Intersectionality) تداخل عوامل الهوية والهيمنة الاجتماعية وتأثيرها المتبادل. صاغت المصطلح الباحثة القانونية كيمبرلي كرينشو (Kimberlé Crenshaw) عام 1989 في سياق نقدها لوضع النساء السود ضمن القانون الأمريكي[2]. وهي إطار تحليلي يُستخدم لفهم كيف تتداخل وتتشابك الهويات والانتماءات الاجتماعية المتعددة لإنتاج أنماط معقدة من التمييز أو الامتياز في المجتمع. وجادلت الباحثة بأن النساء السود يُستبعدنَ -غالبًا- من الخطاب النسوي والسياسي المناهض للعنصرية، لأن كليهما يقوم على مجموعة محددة من التجارب التي غالبًا لا تعكس بدقة التفاعل بين العرق والنوع الاجتماعي[3]. وكشفت كرينشو أن القانون، يُفضّل عبارة «ضد النساء» بدلًا من «ضد النساء السود»، حين رفعت خمس نساء سوداوات دعوى ضد شركة «جنرال موتورز»، وادّعينَ أن نظام الأقدمية المعتمد لدى الشركة يعزز آثار التمييز ضد النساء السود، إلا أن المحكمة قررت رفض الدعوى وحكمت لصالح المدعى عليه، بعد أن رأت -المحكمة- أنه لا يوجد تمييز جنسي في نظام الأقدمية، لأن الشركة كانت توظف النساء. لكنهنَ كنَ من البيض فقط[4].

قدّمت كرينشو هذا المصطلح لمعالجة تهميش النساء السود ليس فقط في قانون مناهضة التمييز، ولكن أيضًا في السياسات النسوية المناهضة للعنصرية، وأبرزت بوضوح كيف يمكن للخطابات المناهضة للتمييز (مثل النسوية) أن تعمل هي نفسها كمواقع لإنتاج التهميش وشرعنته[5]. وفق هذا الإطار التحليلي، لا يعيش الأفراد أشكال التمييز أو الامتياز بشكل منفصل (أي ليس تمييزًا جنسيًا فقط، أو طبقيًا فقط)، بل في تداخلات مركبة. فشخص واحد قد يتعرض للتمييز

1) "نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن"، الجزيرة نت، 17/12/2002، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3FESU1H

2) "Kimberlé Crenshaw on Intersectionality, More than Two Decades Later", Columbia University, 8/6/2017, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/3ZvhPeS.

3) Kimberle Crenshaw, "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics", **University of Chicago Legal Forum**, issue 1 (1989), p 140.

4) Crenshaw, 144-146.

5) Carbado, D. W., Crenshaw, K. W., Mays, V. M., & Tomlinson, B, "INTERSECTIONALITY: Mapping the Movements of a Theory", **Du Bois Review: Social Science Research on Race**, Volume 10 Issue 2 (2014), p 304.

بسبب جنسه، وعرقه، وفقره، في آنٍ معًا. وهذه التداخلات تنتج واقعًا لا يمكن تحليله عبر بعدٍ واحد فقط. على سبيل المثال، امرأة سوداء فقيرة قد تواجه تمييزًا لا يمكن اختزاله بكونها امرأة (كما في النسوية التقليدية)، أو بكونها سوداء (كما في نقد العنصرية)، بل بكونها امرأة سوداء فقيرة.

واستخدمت التقاطعية في الدراسات الاجتماعية لرصد الظلم المركب، وفي السياسات العامة لتصميم تدخلات تأخذ في الحسبان الأبعاد المتداخلة للهوية، وفي النضالات الحقوقية لتمثيل الفئات المهمّشة تمثيلًا أكثر عدالة وشمولًا.

وظّفت ليزا بوروليج مفهوم التقاطعية في ملف الصحة. وتنتقد استخدام تعبير «النساء والأقليات» في الأبحاث والسياسات الصحية والاجتماعية، لأنه «يوحي بأن كل فئة من هذه الفئات لها تجربة موحّدة أو متجانسة، ما يُقصي التداخل الحقيقي للهويات المتقاطعة[6]». وفي التعليم[7]. كما أصدرت وكالة الصحة العامة في كندا (PHAC) عام 2022 دليلًا فنيًا حول دمج نظرية التقاطعية في تحليل الفوارق الصحية، مشيرًا إلى أن «عبء الأمراض والمشاكل الصحية لا يوزع بالتساوي بين جميع الكنديين، فبعض الناس أكثر عرضة للإصابة بالمرض أو الوفاة بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية»[8].

لا يمكن افتراض أن جميع أبناء «المكون» يتمتعون بامتيازات أو يعانون تهميشًا بالمستوى ذاته، إذ تتداخل عوامل الطبقة والمنطقة والجنس وغيرها، في تشكيل موقع الفرد واهتماماته رغم وجود إطار اجتماعي صلب.

«المكوناتية» في السياق التقاطعي

وضعت الولايات المتحدة -بالاستناد إلى طبيعة وتوجهات النخبة المعارضة- الخطوط العريضة المعرّفة للعراق سياسيًا واجتماعيًا، على أسس تختلف جذريًا عما سبق. إذ كان للحاكم المدني، بول بريمر، دور بارز في إعادة هيكلة نظام الحكم، بإقرار الواقع التعددي الطائفي والاثني بوصفه الأساس لتنظيم العملية السياسية، باعتراف صريح بمبدأ تمثيل «مكونات الشعب العراقي» في السلطة، وعند صياغة الدستور الدائم في العام 2005 كُرّس هذا النهج. تنص المادة 125 على ضمان الحقوق الثقافية والإدارية للقوميات كافة (من تركمان وكلدان وآشوريين وغيرهم) وتسمّيهم صراحة «سائر المكونات الأخرى»، كما اشترطت المادة 142 عند تعديل الدستور وجود لجنة برلمانية «ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي»، كذلك أكدت المادة 9 أن تشكيل القوات المسلحة يجب أن يراعي «توازن مكونات الشعب العراقي دون تمييز»[9]. ورغم التأكيد أن هذا التحوّل يتبنّى مفهوم الديمقراطية التوافقية (Consociationalism) بيد أن التجربة انحرفت عن المثالية النظرية. صعودًا، تحوّل مبدأ «الشراكة والتوافق» إلى وسيلة لتقاسم الغنائم بين «الزعامات المكوناتية»، ما كرّس مفهوم «الحصة» لكل جماعة. وتعاملت الأحزاب مع المناصب كإقطاعيات لخدمة مصالحها الخاصة بذريعة تمثيل «المكون»[10].

يفترض خطاب مفتعل أو تبسيطي، تجانس كل «مكون» داخليًا، مع وحدة مصلحته. وتكشف المقاربة التقاطعية أن داخل كل «مكون» انقسامات ووسائل قهر (أو - و) تطلعات مختلفة، تهملها «السردية المكوناتية». فلا يمكن افتراض أن جميع أبناء «المكون» يتمتعون بامتيازات أو يعانون تهميشًا بالمستوى ذاته، إذ تتداخل عوامل الطبقة والمنطقة والجنس وغيرها، في تشكيل موقع الفرد واهتماماته رغم وجود إطار اجتماعي صلب.

---

6) Lisa Bowleg, "The Problem with the Phrase Women and Minorities: Intersectionality—an Important Theoretical Framework for Public Health", **American Journal of Public Health**, volume 102 (2012), p 1267.

7) Nichols, S., & Stahl, G. Intersectionality in higher education research: a systematic literature review, **Higher Education Research & Development**, Volume 38, Issue 6 (2019), p 1255.

8) How to integrate intersectionality theory in quantitative health equity analysis? A rapid review and checklist of promising practices, Government of Canada, 13/6/2022, seen in 9/6/2025, at: https://bit.ly/4jIlVrg .

9) لقاء ياسين حسن، "دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 6/9/2016، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3Z2e4NX

10) حارث حسن، "العراق.. نهاية "دولة المكونات""، العربي الجديد، 29/10/2019، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3SgH14Z

وبينما برزت نخبة سياسية - اقتصادية جديدة (غالبها من زعامات «المكونات» وأفراد عائلاتهم) استحوذت على موارد الدولة ومناصبها، ظلّت قطاعات واسعة من المواطنين تعاني من الفقر والبطالة وسوء الخدمات، ويسير هذا على جميع «المكونات». على سبيل المثال، في «المكون الشيعي» الذي يتبوأ السلطة التنفيذية، تشكّلت شريحة ضيقة من السياسيين ورجال الأعمال الأثرياء المرتبطين بالأحزاب الشيعية الحاكمة، فيما بقيت الغالبية من الشيعة تواجه ظروفًا معيشية صعبة. ولعل احتجاجات تشرين الأول 2019 قد كشفت تناقض التطلعات والاهتمامات السياسية المشتركة لـ «المكون» الواحد[11]. ووجد المحتجون أنفسهم محرومين من ثمار حكم «أبناء طائفتهم»، ورفعوا شعار «باسم الدين باكونا الحرامية» في إدانة صريحة لاستغلال الخطاب المذهبي لتغطية الفساد ونهب الأموال[12]. ومثّلت احتجاجات 2019 طبيعة الغضب الشعبي في حقيقته، كما هو، لا يحمل زوائد، أو تخيلات هوياتية، فهم ثاروا لا بوصفهم شيعة ضد سنة، بل بوصفهم وطنيين محرومين ضد نخبة فاسدة موالية لإيران[13]. وينطبق الأمر ذاته على «المكون السني»، حيث عانى المواطنون خلال سنوات المواجهة مع تنظيم القاعدة ثم «داعش»، وتعرّضت عدد من المحافظات إلى التدمير والتهجير الجماعي، بينما استطاع الساسة السنة المنتفعين من نظام المحاصصة تحصيل منافع ومناصب باسم تمثيلهم لـ «المكون السني». وهكذا برز داخل ذلك المجتمع أيضًا فرز طبقي بين نخبة سياسية محدودة، وجمهور تلاحقه الشكوك الأمنية[14].

وصلت كثير من النساء بعد 2003 إلى مناصبهنَّ بوصفهنَّ جزءًا من حصص أحزاب طائفية، فكنَّ ملتزمات بخط الحزب الذي يقوده رجال هذا «المكون» أو ذاك، الأمر الذي جعل دورهنَّ في الدفاع عن قضايا النساء محدودًا.

لا يمكن أن تثبت «الهوية المكوناتية» وضعًا موحدًا، حين يشعر أبناء مناطق معينة بأنهم مهمّشون مقارنة بمناطق أخرى أقرب إلى مركز الحكم أو تحظى باهتمام أكبر. ضمن «المكون الشيعي» نفسه، يسود اعتقاد أن حكومات ما بعد 2003 المتعاقبة لم تولهم الاهتمام التنموي الكافي رغم كون محافظاتهم خزّان الثروة النفطية، بينما حظيت العاصمة ومناطق أخرى بمشاريع أكثر. وقد بيّنت احتجاجات البصرة في صيف 2018 هذه الفجوة (ولعل المطالبة المتكررة بإقليم البصرة أحد نتائج هذا التهميش). انتفض الأهالي مطالبين بمياه صالحة للشرب وكهرباء وخدمات أساسية غائبة، في مفارقة لاذعة كون محافظتهم الأغنى نفطيًا[15]. ويفيد هذا التفاوت المناطقي بأن السياسات التنموية موزعة بانتقائية تتأثر بنفوذ الأحزاب المهيمنة جغرافيًا، أكثر من اعتبارات العدالة المتساوية داخل «المكون».

في مساحة أخرى، أعاق هذا النهج تمثيلًا سياسيًا حقيقيًا للنساء، وعلى الرغم من وجود كوتا نسائية (25% من مقاعد مجلس النواب للنساء) ضمن النظام الانتخابي، إلا أن تمثيل المرأة يأتي -في الغالب- عبر الأحزاب «المكوناتية» التقليدية، ما حدّ من استقلالية التمثيل السياسي النسوي. بمعنى، وصلت كثير من النساء بعد 2003 إلى مناصبهنَّ بوصفهنَّ جزءًا من حصص أحزاب طائفية، فكنَّ ملتزمات بخط الحزب الذي يقوده رجال هذا «المكون» أو ذاك، الأمر الذي جعل دورهنَّ في الدفاع عن قضايا النساء محدودًا. وتشير ناشطات إلى وجود فجوة كبيرة بين جيلهنَّ الجديد وبين النساء الأكبر سنًا المنخرطات ضمن العمل السياسي،

11) أزهر الربيعي، "تظاهرات العراق: ضد الفساد الداخلي والنفوذ الإيراني"، معهد واشنطن، 29/10/2019، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/43vdjym

12) Zahra Ali, "Protest movements in Iraq in the age of a 'new civil society'", Conflict Research Programme Blog, 3/10/2019, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/4kEJEtv

13) Azhar Al-Rubaie, "Protests in Iraq: Against Domestic Corruption and Iranian Influence", Washington Institute, 29/10/2019, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/4kitxSI

14) "صراع زعامات السنة يهمّش معاناة مدن غرب العراق"، صحيفة العرب، 11/9/2021، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/45oTTO0

15) "قوات الأمن العراقية تطلق النار على المتظاهرين"، هيومن رايتس ووتش، 24/7/2018، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3H7JHPS

فالشابات اللواتي برزنَ في ساحات الاحتجاج يحملنَ فكرًا أكثر انفتاحًا على هوية وطنية جامعة، في حين أن كثيرًا من النساء السياسيات (اللواتي وصلنَ عبر أحزاب «المكونات») ما زلنَ أسيرات الأجندة الطائفية[16].

فهذا الحرمان جزّء الجزء، وأظهر أن الشرائح الاقتصادية في حالها تهميشها لا تناشد أو تطلب الانتصار لقضيتها من «المكون» أو قادته، بل من الدولة المُعبّر عنها حكوميًا، لإنصافهم أو تلبية مطالبهم الحقة، انطلاقًا من مواطنيتهم الدولتية، لا «المكوناتية».

في كل «المكونات» تحديات تتعلق بالحقوق المواطنية والتمييز وسياسات الإلغاء، إلا أن «الخطاب المكوناتي» لم يولِ هذه القضايا أهمية تذكر. أي أن التجانس المزعوم داخل أي «مكون» يتلاشى حين نفحصه بمنظور تقاطعي، فهناك رجال ونساء، أغنياء وفقراء، مركز وأطراف، ولكل فئة منهم تجربة مختلفة[17].

قد يُبرر سياسي، الإسهام في إقرار تعديل قانون العفو العام، دفاعًا عن حقوق «المكون السني»، أو رفع المظالم عنه، غير أنه لا يمكن وضع هامش أسفل القانون حتى يُخصص التشريع للسنة فحسب[18]. إضافة إلى ذلك، يعكس التذرع المستند إلى «الدفاع عن المكون السني» نمطًا من سياسات الهوية المختزلة التي تسقط الحقوق والمطالب الاجتماعية المعقدة ضمن قالب طائفي، ما حوّل التشريعات من أدوات قانونية عامة إلى «امتيازات مكوناتية»، والأمر ذاته ينطبق على قانون الأحوال الشخصية (للشيعة) وإعادة العقارات إلى أصحابها (للأكراد). إذًا، ما معنى القانون هنا، ضمن كيان الدولة الحديثة، التي يُفترض أن تعالج المظالم أو الانتهاكات ضد الحق الفردي بصرف النظر عن الهوية الطائفية أو المناطقية؟ أو تدبير سبل العيش الكريم للمواطنين، مع بلوغ عدد المشمولين برواتب الإعانة -الذين بُحثت حالاتهم- مليونا و300 ألف شخص[19]؟

فهذا الحرمان جزّء الجزء، وأظهر أن الشرائح الاقتصادية في حالها تهميشها لا تناشد أو تطلب الانتصار لقضيتها من «المكون» أو قادته، بل من الدولة المُعبّر عنها حكوميًا، لإنصافهم أو تلبية مطالبهم الحقة، انطلاقًا من مواطنيتهم الدولتية، لا «المكوناتية». وما تبيّن من حراك «مزارعي الفرات الأوسط والجنوب»، والخريجين، والفئات المطلبية الأخرى، يؤكد أن «النهج المكوناتي» مُتبنّى وليس مخوّلًا. أي أن الأحزاب التي تدّعي التعبير عن حقوق معينة، لم تُفوّض -غالبًا- للتعبير عنها، إلا أنها نجحت في تسويقها مظالم جماعية. وهكذا جرت استمالة المجتمع إلى تخندقات سياسية تُبقي الفاعلين في السلطة، وأداة لتبرير رفض الإقرار بالفشل، أو الامتثال إلى القانون في حال محاسبتهم، بأنه استهداف سياسي موجّه ضد «رموز المكون» وهويته.

وفقًا لذلك:

1) تأكدت الهوية السياسية «المكوناتية» بعناصرها المتداخلة، منفصلة عن الفرد. إذ لا وزن له -الفرد- دون تلك الأطر المحلّوية الطائفية.

2) إنتاج بنى متضادة داخل «المكون» الواحد -تتفق في بعض الأحيان في الحد الأدنى من المشتركات- تتنافس «مكوناتيًا»، وتدعو المجتمع إلى اختيار «المكوناتيين» الأفضل، أو الأصلح تمثيلًا. وتُفرز الفضاء السياسي إلى أقطاب. على غرار تمثيل رئيس تحالف السيادة السابق خميس الخنجر «اليمين المكوناتي السني»، ورئيس حزب تقدم محمد الحلبوسي «اليسار المكوناتي السني».

---

16) Nour Alhuda Saad, "The Struggle of Young Iraqi Women for Political Participation", 1001 Iraqi Thoughts, 16/4/2023, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/3SkbQph

17) يقصد بـ «التجانس المزعوم» الادعاء السياسي المدافع عن «حقوق المكون»، إذ غالبًا ما تستخدم هذه العبارة لتبرير الحراك، وإضفاء الشرعية.

18) مشرق ريسان، "ترحيب سني في العراق بإنفاذ قانون العفو العام: إنصاف للمظلومين"، القدس العربي، 12/2/2025، شوهد في 25/5/2025، في: https://bit.ly/3SlnhgE

19) "لا تخصيصات جديدة للإعانة الاجتماعية وتحذير من تضليل حول الماستر كارد"، شفق نيوز، 28/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/43labGr

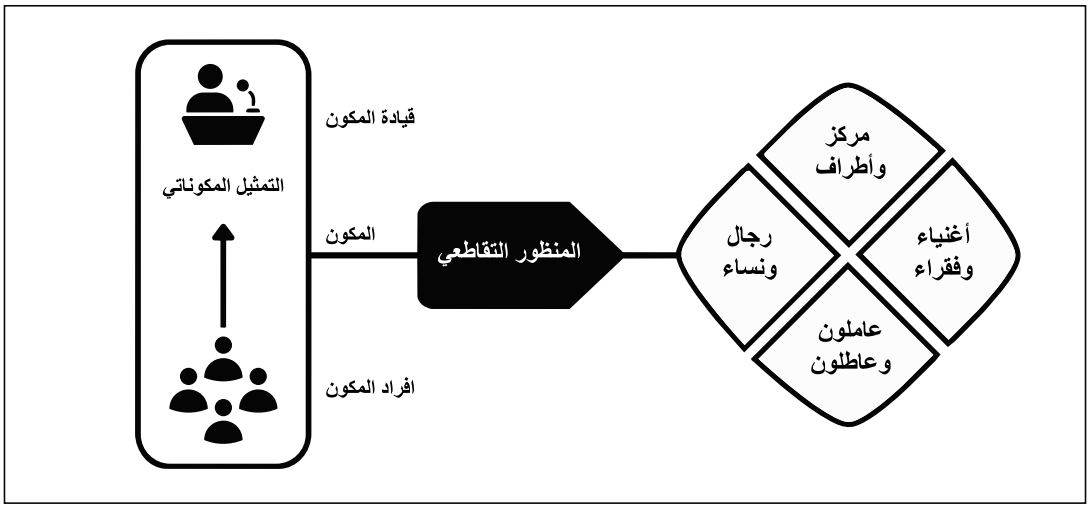

الشكل رقم 1: يوضح الشكل تعددية عناصر الاختلاف في مقابل افتراض «التمثيل المكوناتي» تجانس «المكون».
المصدر: إعداد الباحث

أما «المكوناتية»، تنتج نظام فرز يمنح تعددية المجتمع امتيازًا سياديًا في بنية الدولة، ويُجّسد في الديمقراطية التوافقية في صورتها المشوّهة لضمان تمثيل كل «مكون» في الحكم، وتُرغم الأفراد على الانضواء تحت «الهوية المكوناتية» بوصفها قاعدة تمثيلية للمصالح المتجددة باستمرار طبقًا لتطلعات «المكون»، على خلاف الطائفية التي تظهر في ما يستلزم ظهورها، أو تُفتعل.

3) التشديد على أن لـ «المكونات» حقوقًا خاصة بها، وتحويلها إلى مبادئ ملزمة للفاعلين، أو الادعاء بأنها مبادئ راسخة. فحماية «حقوق المكونات ليست مجرد شعارات، بل هي مبادئ ومفاهيم راسخة يجب الإيمان بها» كما قال أحد السياسيين[20]. أو تجديد لفت الانتباه إلى أن نظام العراق فيدرالي اتحادي -تحديدًا من جانب الأحزاب الكردية- لتحقيق «شراكة حقيقية بين مكونات العراق»[21]. ومن المهم الإشارة إلى أن «السردية المكوناتية» ما زالت تعززها الولايات المتحدة، تحت يافطة «الالتزام بدعم حقوق المسيحيين والإيزيديين وسائر المكونات القومية والدينية في العراق وإقليم كوردستان»[22].

4) ضرورة التمييز بين الطائفية، و«المكوناتية» في سياق الدولة. فالأولى -في المعنى التقليدي الشائع- اعتقاد مذهبي لا يمكن إلغاؤه، رغم ما ينتج عنه من مظاهر عنف وصدامات. إلا أنها -الطائفية- مرتبطة ليس بوجود التنوع ذاته، بل في قدرة الدولة على مساواة جميع مواطنيها، وتعاملهم كأعضاء رابطة سياسية واحدة ليس لأحد علامة فارقة أو امتياز على حساب أحد، والتأسيس «لرابطة لا تلغي الروابط الأهلية، دينية كانت أم إثنية، ولكنها تخلق حيزًا جديدًا للتفاعل والتواصل والتعاون وتبادل المصالح يخلق هو نفسه عاطفة قرابة ولحمة جديدة، هو ما نسميه الوطنية»[23]. أما «المكوناتية»، تنتج نظام فرز يمنح تعددية المجتمع امتيازًا سياديًا في بنية الدولة، ويُجّسد في الديمقراطية التوافقية في صورتها المشوّهة لضمان تمثيل كل «مكون» في الحكم، وتُرغم الأفراد على الانضواء تحت «الهوية المكوناتية» بوصفها قاعدة تمثيلية للمصالح المتجددة باستمرار طبقًا لتطلعات «المكون»، على خلاف الطائفية التي تظهر في ما يستلزم ظهورها، أو تُفتعل.

20) "معلناً دعمه لإصدار قانون للأوقاف المسيحية.. نيجيرفان بارزاني: حماية حقوق المكونات مبادئ راسخة"، شفق نيوز، 26/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/3Hx3jNq
21) "الرئيس بارزاني يؤكد لشيوخ الأنبار وحزام بغداد على ضرورة الالتزام بالدستور"، روداو ديجيتال، 26/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/3SVscVE
22) "القنصل الأميركي في إقليم كوردستان يؤكد التزام بلاده بدعم المكونات"، روداو ديجيتال، 28/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/3SmFCtE
23) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الطبعة الثالثة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 9.

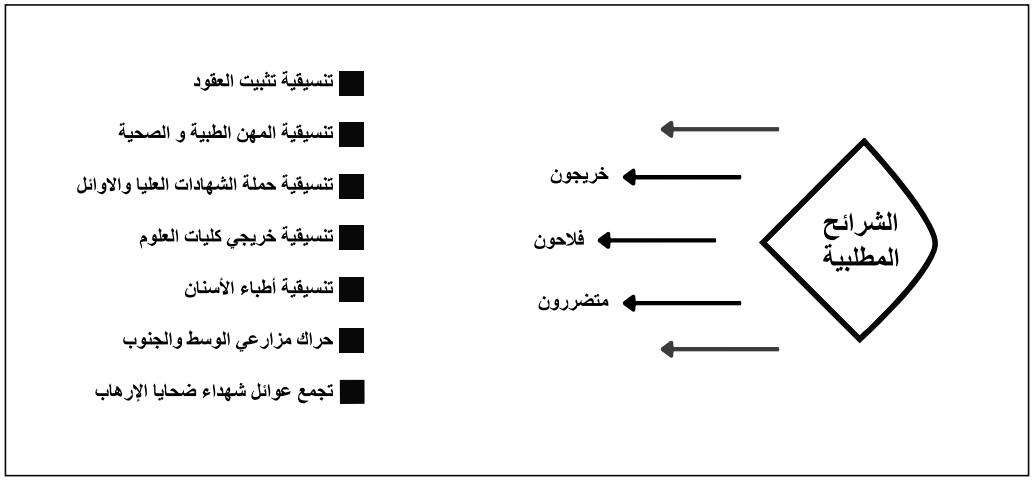

الشكل رقم 2: بعض الشرائح المطلبية داخل «المكونات» التي تتكون من فئات ذات مطالب ومصالح متمايزة، بما يعكس تنوع الأولويات واختلاف أنماط المطالبة (في بعض الأحيان هناك تنسيقية واحدة جامعة للمطالبين من مختلف «المكونات»، وهناك أيضًا تنسيقيات خاصة بكل محافظة و «مكون»).

المصدر: إعداد الباحث

في المقابل، (كما يتضح في الشكلين 1 و2) تبرز الشرائح المطلبية داخل «المكون» بوصفها إحدى تجليات التعدد الداخلي التي تقوض افتراض التجانس. إذ لا يظهر «المكون» ككتلة اجتماعية متماسكة أو موحدة المصالح والحقوق، بل بنية مركّبة تتكون من فئات اجتماعية متمايزة (يصعب حصرها) تختلف في أولوياتها ومطالبها وأنماط تعبيرها. ويشير هذا التمايز إلى أن أنماط الفعل الاجتماعي والاحتجاجي لا تبنى على أساس «التمثيل المكوناتي»، بقدر ما تتجه نحو الدولة بوصفها مرجعية للمطالبة على أسس حقوقية – مواطنية. ويعكس ذلك حضورًا فعليًا لمنطق المواطنة في الممارسة، وإن لم يُصغ بالضرورة في خطاب صريح أو يُنظّر له، الأمر الذي يحد من صلاحية المقاربة «المكوناتية» التي تفترض وحدة المكون وتجانسه، ويكشف أيضًا عن فجوة بين منطق التمثيل السياسي القائم، وخريطة المطالب الاجتماعية الفعلية.

والحل حسب تايلور، أن الدولة تحتاج إلى الاعتراف بالثقافات، لكن ضمن إطار المواطنة المشتركة، وليس خارجها، ودون تحويل التعدد (linguistic, religious, cultural) إلى بنية حكم.

5) اختراع «الأصالة المكوناتية»، وأن الاختلاف ليس مذهبيًا فحسب، بمعنى أن هناك طريقة معينة للوجود الإنساني والسياسي تخصنا «نحن»، باستعارة تعبير تشارلز تايلور[24]. حين ناقش السياسات التي تهدف إلى ضمان بقاء الثقافات وتناقلها عبر الأجيال (أو ألّا تضيع الهوية) مشيرًا إلى أن سياسة الاختلاف (politics of difference) قد تضغط على الأفراد للتماهي مع الهوية الجماعية المفروضة، ما يحدّ من استقلاليتهم. وميّز تايلور بين نوعين من سياسات الاعتراف (The Politics of Recognition)، الأول هو الاعتراف بالكرامة المتساوية (equal dignity) حيث أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية كأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية، وهذا هو النموذج الليبرالي التقليدي. والثاني هو الاعتراف بالفرق (difference) الذي يتطلب احترام الخصوصيات الثقافية للمجموعات، لا معاملتها فقط كأفراد متساوين، وهنا يُطرح مطلب الاعتراف بالهويات الجماعية. لكنه حذّر من أن الاعتراف الرسمي بالجماعات بطريقة ثابتة وصلبة قد يؤدي إلى:

24) Charles Taylor, **Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition**. Edited by Amy Gutmann, Expanded ed. (United Kingdom, Princeton University Press, 1994) p 30.

1) تجميد الهوية، أي جعلها جامدة ومقننة، ما يُجبر الأفراد على التماهي مع هويات جماعية مفروضة، حتى وإن لم تكن تمثلهم بالكامل.
2) الضغط الجماعي على الأفراد حين تمنح الجماعة اعترافًا رسميًا، تصبح هناك سلطة داخلية تضغط على أعضائها باسم «الهوية الجماعية».

وهذا ما حدث في الحالة العراقية، حين حددت الدولة هوية الأفراد فقط من خلال انخراطهم في الهويات الثلاث الكبرى، وأعطت هذا الانتماء طابعًا سياسيًا رسميًا، يُلغي مواطنيتهم، ويقوّي سلطة الجماعات على حساب المواطن الفرد. والحل حسب تايلور، أن الدولة تحتاج إلى الاعتراف بالثقافات، لكن ضمن إطار المواطنة المشتركة، وليس خارجها، ودون تحويل التعدد (linguistic, religious, cultural) إلى بنية حكم[25]. ويؤكد أن الدولة يجب أن تترك للثقافات الفرعية هامشًا من الحرية في ممارستها، مع الحفاظ على وحدة المجتمع من خلال إطار دستوري مشترك، وألّا تتحول إلى هويات مستقلّة، ما يتطلب توازنًا دقيقًا يحول دون نشوء صراعات أو انقسامات بنيوية داخل المجتمع[26].

ولا بد من القول إن غياب الثقة بالدولة، ككيان غير خاضع إلى هيمنة جهة ما، يدفع «المكونات» إلى تأكيدها المبالغ لذاتها، لئلا تكون الدولة تحت سيطرة الآخر، فثمّة تخوّف دائم مضمونه أن الآخر يحمل مشروعًا استحواذيًا وإقصائيًا، دفع إلى «ذات مفروضة» متبادلة. وهذا ما يحذّرنا من التعويل على مواطنية الأفراد، فهم غير منفصلين عن «النهج المكوناتي» من جانب دعاته في النظام السياسي. ويرى باحث بأن فقدان إحساس الأفراد بالمواطنة لا يمكن فصله عن «فقدان الثقة بالنظام السياسي القائم على أنموذج دولة المكونات» إلا أنه يعزو ما يصفه بـ «الأنموذج الانقسامي التعددي» إلى «هيمنت فكرة التعددية الإثنوطائفية في دولة المكونات خلال الأعوام التي تلت الغزو الأمريكي للبلاد، وتجلت من خلال محاصصة حزبية – إثنوطائفية راحت تقدم النخب السياسية للمكونات بوصفهم رعاتها الإثنيين»[27]. وهذه قراءة تُهمل أدبيات المعارضة العراقية بعد الحرب العراقية الإيرانية، بتأكيده أن طبيعة التمثيل في النظام الجديد عكست فيه «نهجًا أمريكيًا» فحسب[28]. إذ عالج على سبيل المثال، حسن العلوي، وعبد الكريم الأزري مشكلة الحكم في العراق بالتنظير إلى «دولة المكونات»، دون تسميتها صراحة، وإلى صيغة محاصصة واضحة للنظام المأمول بعد صدام حسين. إضافة إلى خشيته -الباحث- في موضع آخر من «تغييب التمثيل الإيزيدي أو مصادرته من خارج المكون» لكنه في الوقت ذاته يقول إن «تحالف القضية الإيزيدية هو خطوة أولى نحو تحالف يتجاوز المكوناتية». إذ يقر من جهة بـ «المكوناتية»، ويرى في تحالف يمثل هذا الاتجاه بأنه وطني يتجاوزها، من جهة أخرى[29]. وهذا التناقض يشترك فيه مع خطابات السياسيين العراقيين (حين ترفض الطائفية والمحاصصة وتمارسها في آن واحد) بأن الاشتراك في الحكم، وتقاسم المناصب، يأتي من شرعية التمثيل السياسي لـ «المكونات». فهل يعني تقاسم المناصب من منظور مذهبي هو طائفية سياسية ومحاصصة، بينما من منظور «مكوناتي» هو ممارسة ديمقراطية؟ ثمّة تأرجح، بين مذهبية «المكونات»، وبين شرعية مشاركتها في الحكم بوصفها حقيقة اجتماعية. فالخطاب السياسي العراقي (وبعض ممن حاولوا قراءة المشهد العراقي) يشتغل ضمن حيز عائم، يجعل «المكون» غير قابل للتحديد، وهذه الحركة المستمرة تتحوّل إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام دون أن يسمّى انقسامًا.

---

25) Taylor, p 38-41.
26) Taylor, p 155-157.
27) سعد سلوم، "نحو نموذج بديل: الدولة وإدارة التنوع في العراق المعاصر"، صحيفة المدى، 12/6/2015.
28) Saad Salloum, "An Unaccomplished Mission: Managing Iraq's Diversity after Two Decades of American Occupation," French Research Centre on Iraq (CFRI), 23/12/2022, seen in 30/12/2025, at: http://bit.ly/490H7XC
29) سعد سلوم، "تحالف القضية الإيزيدية: خطوة أولى نحو تحالف وطني يتجاوز المكوناتية"، صحيفة المدى، 18/11/2025.

استمرت حالة من التردد في طرح نموذج سياسي، ما أدى إلى تشظّي فكرة المعارضة، أو تسطيحها، أو تجاهلها، أو السخرية منها، أو تهميشها إيديولوجيا. والأخيرة تقول مجازًا أو بشكل مباشر، إن أي مسعى في هذا الاتجاه، هو محاولة للالتفاف على استحقاق «الأغلبية الشيعية»، أو تعدّه حاملًا لأجندة خارجية، ومدعومًا من قوى تعادي الدين والمذهب.

بديل الحكم: إشكالية سؤال

كان، وتتوفر أسباب استمرار سؤال من هو البديل الذي سيحكم في المستقبل، بوصفه مأزقًا رافق أحاديث التغيير في العراق. وهنا، يلعب السؤال دورًا في غاية الخطورة، كونه في غير سياقه، ما يستوجب فهما آخر لأهمية التحوّلات، فالمشكلة، ليست بمن يحكم، أفرادًا أو أحزابًا، بل في كيف سيحكم نهجًا ومبادئ، وهو ما تجادل من أجله الورقة في هذا القسم.

لقد أجهض مأزق سؤال «من سيحكم» محاولات التغيير طوال أكثر من عقدين، ليكون الإصلاح من داخل النظام ذريعة تبرر الانخراط في العملية السياسية، المرتبطة عضويًا بالنهج الممتد منذ العام 2003، إضافة إلى تحييده الدعوات الراديكالية، التي تظهر بين حين وآخر، يشير إليها شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» والتعبير المواطني الممتعض من مخرجات «الديمقراطية الأمريكية»[30]. أو حتى التغيير من الخارج على طريقة أحزاب المعارضة في تسعينيات القرن الماضي، هذا الأمر ما زال معضلة تقف عندها مناقشات التغيير في العراق، بل تصطدم وتنتهي.

غيّب النظام الشمولي عبر هيمنة الحزب الواحد، أي معارضة سياسية، أو فضاء يبحث عن البديل، وحتى مناقشته. يذكر مؤلف «**جمهورية الخوف**» في العام 1998 أن الخوف أصبح جزءًا تكوينيًا من مكونات الأمة العراقية[31]. والمقصود، ما أشاعه نظام صدام حسين من الرعب، ليس في المعارضة الرامية إلى إزاحته من الحكم فحسب، بل حتى في الانتقاد. وربما بسبب تداعيات إزاحة نظام صدام حسين بالأدوات غير الديمقراطية، ترسّخ لدى المواطن نزعة إلى التعايش مع الواقع القائم، أو في حقيقة الأمر، هي محاولة إصلاح النظام لا إسقاطه حتى وإن دعا إليه بشكل صريح، هربًا من التفكير بالفوضى، وهي -الفوضى- استحضار لتجربة قاسية أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث عبّر نحو 60% من العراقيين في تشرين الثاني 2003 بعدم شعورهم بالأمان[32]. إضافة إلى أن العراق «مر بالأعراض المرضية الناجمة عن تغير الأنظمة الشمولية، من حرب أهلية، ومواجهة جماعات متمردة ورافضة التغير السياسي، وبروز زعماء وأثرياء حروب، وظهور مافيات»[33].

وما يزيد من احتمالية الفشل، أن محاولات الإجابة -على من سيحكم- تتضمن معادلة تُثبت أفضلية ما، على حساب أخرى، وهو ما يُشعر أطرافًا تتوافق في الحد الأدنى من ضرورة أو أهمية التغيير، بحراك استحواذي يخطو نحوه المُجيب.

لم تؤدِ الثقافة السياسية الناشئة، التي يدور في فلكها المعارضون لجماعات المعارضة، إلى الاستفاقة من محنة سؤال البديل، إذ استمرت حالة من التردد في طرح نموذج سياسي، ما أدى إلى تشظّي فكرة المعارضة، أو تسطيحها، أو تجاهلها، أو السخرية منها، أو تهميشها إيديولوجيا. والأخيرة تقول مجازًا أو بشكل مباشر، إن أي مسعى في هذا الاتجاه، هو محاولة للالتفاف على استحقاق «الأغلبية الشيعية»، أو تعدّه حاملًا لأجندة

30) "عبد المهدي: استقالة الحكومة من دون بديل دستوري تعني الفوضى"، العربية، 25/10/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/3GMlChm
31) كنعان مكية، **جمهورية الخوف**، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات الجمل، 2009)، ص 7.
32) رند داغر، تمارا ديماسي، " من 2003 إلى 2025 كيف تغيّر الرأي العام العراقي خلال العقدين الماضيين"، المجموعة المستقلة للبحوث، 14/4/2025، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/454ekj6
33) إياد العنبر، "سيناريوهات الخروج من "جمهورية الفوضى" العراقية"، المجلة، 8/4/2023.

خارجية، ومدعومًا من قوى تعادي الدين والمذهب،إذ بلورت الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية جمهور ناخب، وحشد الدعم المجتمعي[34]. هذه التعبئة، استقرت بشكل كبير في بغداد، فالعاصمة أصبحت تُصدّر الاستفزاز الطائفي إلى عموم البلاد[35].

وما يزيد من احتمالية الفشل، أن محاولات الإجابة -على من سيحكم- تتضمن معادلة تُثبت أفضلية ما، على حساب أخرى، وهو ما يُشعر أطرافًا تتوافق في الحد الأدنى من ضرورة أو أهمية التغيير، بحراك استحواذي يخطو نحوه المُجيب. وبالتزامن مع تعمّد إثارة الانقسامات، ومأسسة أكثر صلابة للهويات، واستدعاء مقتطفات من التاريخ، أو صناعتها بأيدي محلية معاصرة وفق فهم مؤدلج، تأكدت تلك المعادلة في الحذر و«القلق الشيعي» مما وصف بأنه «حراك سني» يُعيد إسقاط نظام الأسد في سوريا، وأنه -الحراك السني- بمثابة استعادة للحكم، ومحاولة لتسويق حزب البعث مرة أخرى. مقابل ذلك، قيل إن «سعي السنة للسيطرة على الحكم في العراق هو من قبيل الأحلام غير القابلة للتحقيق»[36].

البديل وتشرين

تجاوزت مناقشات التغيير إلى صراع برز فيه المجتمع للمرة الأولى كفاعل ومشارك، وتباين كان أحد أهم ملامحه الحدّية، وتبادل الاتهامات أحيانًا، وذلك في الأيام التي سبقت وتلت استقالة عادل عبد المهدي من رئاسة مجلس الوزراء في العام 2019، إذ لم يقتصر خلاف تحديد البديل على الائتلاف الحاكم، بعبارة أخرى «الكتلة الأكبر». ليكون الخلاف سياسيًا – سياسيًا من جهة، وشعبيًا – شعبيًا من جهة أخرى، والاثنان معًا سياسيًا وشعبيًا في إطار محتجين وسلطة. وفيما يتعلق بالأيام التي سبقت استقالة عبد المهدي، قال قيادي في ائتلاف دولة القانون إنه «لو كانت الأسماء البديلة لرئيس الوزراء جاهزة، لقدّم عبد المهدي استقالته، إضافة إلى أن ما يعيق الاستقالة هو البديل، وإذا وجد البديل هناك طرق لإجبار عبد المهدي على تقديم الاستقالة»[37]. وسرعان ما بدأت قوى سياسية بالحديث، عن «البديل المفقود» لعادل عبد المهدي، في حال سُحبت منه الثقة، ما أسفر عن تصدّع في تحالف الفتح، وخلافات داخل جهات منضوية تحت هيئة الحشد الشعبي، وتوسيع زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم تحركاته لضم نواب آخرين في مجلس النواب إلى جبهته المعارضة، مع انتقال المجلس الأعلى الإسلامي من خانة النأي عن أي تصريحات تتعلق بالحكومة، إلى الدفاع عنها في آخر شهرين قبل استقالتها، مؤكدًا أن عبد المهدي سيكمل سنواته الأربع[38].

وعشيّة استقالة عبد المهدي، اقترح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «أن يكون ترشيح رئيس الوزراء من خلال استفتاء شعبي على خمسة مرشحين، وتوضع صناديق الاستفتاء الشعبي في سوح الاحتجاجات»، فيما دعا رئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي إلى تشكيل حكومة تصريف أعمال[39]. أما في الأيام التي تلت الاستقالة، أكد ناشطون أن «توقف التظاهرات والاعتصامات في حال صعود رئيس وزراء مرضٍ عنه من جانب المتظاهرين، ومطابق لشروطهم، وخلافًا لذلك فإن الأمور ستأخذ ربما مسارات أخرى»، فيما لم يعوّل آخرون على انتخاب رئيس مجلس وزراء جديد، والهدف برأيهم إنهاء النظام السياسي برمته ومواصلة الاحتجاجات، وهناك تيار ثالث أفاد باستمرار التظاهر، إلا أنه سيعمل على «مساعدة رئيس الوزراء الجديد حتى في اختيار كابينته الوزارية المستقلة، بعيدًا عن سطوة الأحزاب، لأنها لن تتوقف عن وضع كل العراقيل أمام نجاحه في مهمته»[40].

34) حارث حسن، "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء"، كارنيغي، 23/4/2014، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/3GNjBBD

35) Sarah Timreck, "Playing Identity Politics in Iraq", **The International Affairs Review**, issue 2 (2018), p 21.

36) عبد الخالق سلطان، "تحركات سنية في العراق وسط قلق شيعي"، الحرة، 26/12/2024، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/43aI63k

37) عادل النواب، محمد علي، "هؤلاء المرشحون لتولي الحكومة العراقية بحال استقالة أو إقالة عبد المهدي"، العربي الجديد، 30/10/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/44xOGTO

38) عادل النواب، "العراق: غياب البديل يؤخر سحب الثقة من عبد المهدي"، العربي الجديد، 10/9/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/3GRgfgV

39) أكثم سيف الدين، "العراق: دعوة لحكومة إنقاذ واستفتاء شعبي بعد استقالة عبد المهدي"، العربي الجديد، 29/11/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/4jST9VX

40) فاضل النشمي، "توقعات بتوقف المظاهرات في حال تسمية رئيس وزراء مطابق للمواصفات خلافات بين متظاهري بغداد والمحافظات"، الشرق الأوسط، 16/12/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/43obNiq

تعيدنا احتجاجات تشرين إلى سجالات أفلاطون وكارل بوبر بشأن إشكالية سؤال الحكم. إذ انصب تركيز أفلاطون على «الحاكم الحكيم»، باعتبار أن جودة الحاكم هي التي تحدد عدالة النظام، أما بوبر، أكد ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لمشكلة السياسة، عبر استبدال سؤال من الذي ينبغي أن يحكم، بسؤال «كيف يمكننا تنظيم المؤسسات السياسية لمنع الحكام السيئين أو غير الأكفاء من إحداث ضرر كثير».

وبعد أن تدخل الصدر في طرح عدد من الأسماء وهي كل من فائق الشيخ علي، ومصطفى الكاظمي، ورحيم العكيلي، إلا أنه سحب ترشيحه للأسماء الثلاثة بذريعة عدم رد المتظاهرين عليه، كما دعا الصدر ممثليه في مجلس النواب (سائرون) إلى «عدم تبنّي أي مرشح، لا في الوقت الحالي ولا لاحقًا». وتفاديًا لهذا الارتباك، ظهر تيار آخر، وهو ما حاز على شبه إجماع بين المتظاهرين أن تسمية رئيس لمجلس الوزراء ليس من شأن ساحات الاحتجاج، وذهبوا إلى الاكتفاء بتحديد صفات يجب أن تتوفر فيه[41].

وإذا ما افترضنا أن تلك الصفات، بوصفها مبادئ اتفق عليها من نشد التغيير، فإننا يجب ألا نسلّم بوحدة «القرار التشريني»، مع تأثير أدوات الأحزاب الحاكمة داخل الفضاء الاحتجاجي، ورغم تبني مسار الصفات، لتجنب هواجس «فشل الثورة» في تحقيق أهدافها وإحراج الأحزاب المتنفذة في تحمّل المسؤولية الكاملة، فإن ذلك يُمثّل انعطافة تاريخية في الفكر السياسي العراقي، وتعيدنا احتجاجات تشرين إلى سجالات أفلاطون وكارل بوبر بشأن إشكالية سؤال الحكم. إذ انصب تركيز أفلاطون على «الحاكم الحكيم»، باعتبار أن جودة الحاكم هي التي تحدد عدالة النظام، أما بوبر، أكد ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لمشكلة السياسة، عبر استبدال سؤال من الذي ينبغي أن يحكم، بسؤال «كيف يمكننا تنظيم المؤسسات السياسية لمنع الحكام السيئين أو غير الأكفاء من إحداث ضرر كثير»، ويقول بوبر «قناعتي بأن مقاربة أفلاطون مشكلة السياسة بصيغة من يجب أن يحكم، أو من يجب أن تكون إرادته هي العليا، وما إلى ذلك، فإنه خلق ارتباكًا دائمًا في الفلسفة السياسية، ومن الواضح أنه بمجرد طرح سؤال من الذي ينبغي أن يحكم، من الصعب تجنّب بعض الإجابات مثل الأفضل أو الأكثر حكمة، أو المتقن وغير ذلك»[42].

وهذا ينعكس أيضًا -أي المفاضلة- على شخصنة السلطة لا بنائها مؤسسيًا، ويتجاوز إلى أبعد من ذلك، ففي الحالة العراقية، أي وفق مبدأ «التمثيل المكوناتي»، فإنها تُشخصن بـ «المكونات» لا بالأفراد فحسب، على نحو رئيس الجمهورية كردي، ورئيس مجلس الوزراء شيعي، ورئيس مجلس النواب سني، ونزولًا بهذا العرف إلى مفاصل الدولة ومؤسساتها.

يؤكد ما سبق، أن ارتباكًا ونتائج عكسية ناتجة عن محاولة إيجاد البديل، دون مبادئ ملزمة للتغيير أو الإصلاح المنشود، ورغم إصرار المحتجين على حصر السلاح بيد الدولة، وتجاوز الطائفية السياسية، لكن النخب الحاكمة لم تشاركها الإصرار ذاته، أو أنها لم تؤمن بها نكطوة للتغيير، إذ أعاد النظام المحاصصاتي إنتاج نفسه، وكانت سطوة السلاح تفتك بالناشطين في الاحتجاجات أو المعارضين للفصائل الخارجة عن القانون، بل ظهر السلاح في شكله العلني بعد إعلان نتائج انتخابات 2021 النيابية[43].

في هذا السياق، يعود مؤلف **«جمهورية الخوف»** مرة أخرى في العام 2023 بالقول «كانت المعارضة عبارة عن تجمع مرتجل لمجموعات نصّبت نفسها بنفسها، ولم يكن لديها، باستثناء الأكراد، أي أساس مجتمعي آخر لاتخاذ القرارات، وبعد عشرين عامًا، أصبح النظام وسيلة لإنتاج وإعادة تشكيل المجموعات التي تتقاسم الغنائم»[44].

41) أحمد المصالحة، "معضلة رئاسة الحكومة.. بين شروط المتظاهرين وتدوير أوجه السياسيين"، كركوك ناو، 12/3/2020، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/43ozBCR

42) Karl Popper, The Open Society and Its Enemies, first volume (Canada: Princeton University Press, 2013), p 114 – 115.

43) "متظاهرو الحشد أمام المنطقة الحضراء.. وقوات الأمن تطوقها"، العربية، 12/11/2021، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/4kdG6xR

44) Kanan Makiya, "Iraq's Mafia State", **Journal of Democracy**, Volume 34, Issue 2 (2023), p 129 – 130.

لم يُنتج رفض المحاصصة، نهجًا ديمقراطيًا يجمع عليه اللا مكوناتيين. مع الحساسية التي تثيرها اللا محاصصة. يوازي ذلك ابتلاع الأحزاب الحاكمة بالسطوة والسلاح والمال أي مبادرة وطنية.

المحاصصة والسؤال

في العودة إلى بعيد 2003، لم يكن القرار الأمريكي الذي قضى بتوسيع مجلس الحكم الانتقالي من 25 إلى 36 عضواً، إلا بوصفه محاولةً لاحتواء التشظي الطائفي في المجلس، وقد ساد اعتقاد راسخ بين مختلف الأطياف، السياسية، والثقافية، والشعبية، مفاده أن من أهم العوامل التي أودت بمجلس الحكم إلى الفشل في أداء مهامه خلال أول 120 يومًا من عمره، هو اعتماده مبدأ المحاصصة[45].أي تشير المحاصصة إلى الحراك السياسي الهادف إلى الاستحواذ، ويطالب بنهج هوياتي صيغة حكم ما، وهو يعادل معنى «من سيحكم». وحتى في نقد المحاصصة، ثمّة عدم وضوح فيما يطرح على أنه الحل، على غرار وجوب «اعتراف الفاعلين السياسيين العراقيين بالتعددية الإثنية والدينية واللغوية والعشائرية وكل أنواع الانتماءات الأخرى في إطار التنوع والاختلاف بمعنى استيعاب الدولة لكافة الانتماءات الأولية في الجماعات السياسية المكونة للمجتمع»[46]. أو الاكتفاء بـ «ضرورة إنهاء المحاصصة»، أو القول بأهمية «تجاوز حالة المحاصصة الطائفية وتغليب الهويات الوطنية على حساب الهويات الفرعية»[47].

إذ لم يُنتج رفض المحاصصة، نهجًا ديمقراطيًا يجمع عليه اللا مكوناتيين. مع الحساسية التي تثيرها اللا محاصصة. يوازي ذلك ابتلاع الأحزاب الحاكمة بالسطوة والسلاح والمال أي مبادرة وطنية. فإذا كان من سبيل للخروج من أزمة المحاصصة بتوجيه النقد إلى نخبة حاكمة تتقاسم السلطات، فهل يعني أن الدستور سيضمن دولة مواطنة؟ حين ذهب خبراء قانونيون إلى أن «الخلل يكمن في الدستور أولًا ثم في الطبقة السياسية». فأي ارتباك سيرافق دعوات تعديل الدستور؟[48]

لقد أفضى ذلك الارتباك السؤالي، منذ العام 2003 وبشكل تصاعدي، إلى شيوع خطاب تبريري يقوم على اختيار «أفضل السيئين»، وتفضيل بقاء المعروف خشية من مجهول قد يكون أسوأ، وأكد هذا الواقع البنيوي إشكالية البديل حاضرة بقوة في العراق، حيث ورثت الحقبة الجديدة نخبًا تفتقر إلى الخبرة في النشاط السياسي الحر والتنافس الديمقراطي بعد عقود من نظام شمولي[49]. نظام كان وفق الرؤية الأمريكية ناجحًا، وما سواه فاشل. ذكر رئيس مؤتمر المعارضة العراقية أحمد الجلبي، حول اجتماع مع الخارجية الأمريكية، أنهم يشككون في قدرة جماعات المعارضة بأن تكون أفضل من صدام حسين. ويقول الجلبي «أخبروني أنهم لو راجعوا طرح المعارضين، يجدونهم لا يختلفون عن صدام، لكن الفرق بينهم وبينه، أن صدام ناجح، وهم فاشلون»[50]. وكان ذلك في نهاية الثمانينيات. وهذه الرؤية لا تختلف عن الحذر المواطني حينها. ولأسباب كثيرة أبرزها التعريف الطائفي -وبإصرار- للعراق الجديد قبيل 2003، وما نتج عنه من صراع طائفي أفضى إلى استيعاب المغيّرين الطائفيين لفترة ما، لكنه لم يدم طويلًا، وسرعان ما ظهرت علامات الضجر الشعبية، وصولًا إلى احتجاجات تشرين الأول 2019، ففي نيسان 2021 «تراجعت الثقة العامة في الحكومة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، إذ 22% من العراقيين فقط يثقون بها»[51].

---

45) "العراق: آليات التغيير واستحقاقات الزمن المقبل"، سويس إنفو، 25/11/2003، شوهد في 25/4/2025 في: https://bit.ly/4ke9zYI

46) مروة محمد، عبد المنعم كريم، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 23، العدد 2 (2022) ص 169.

47) حسن سعد عبد الحميد، "مشهد المحاصصة في العراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 30/3/2016، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/4jMTrNV

48) أحمد الدباغ، "في ظل صراع محتدم على المناصب وأوضاع أمنية خطيرة.. من يخرج العراق من نفق المحاصصة؟"، الجزيرة نت، 30/1/2022، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/43112RK

49) شوكت البياتي، "لا نعرف ماذا نريد فقط "أفضل السيئين""، كتابات، 2/10/2012، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/433nNWN

50) "اللقاء الثاني مع احمد الجلبي وأسرار المعارضة في شهادات للتاريخ مع د.حميد عبدالله 25/5/2014"، شهادات خاصة مع د. حميد عبدالله، 13/1/2020، شوهد في: 25/4/2025، في: https://bit.ly/4iWVyNS

51) إلا أنه بعد أقل من عام على الاحتلال، قال 35% من السنة و65% من الشيعة و70% من الأكراد أن العراق يسير في الاتجاه الصحيح. كما أفاد أكثر من 80% من الشيعة العراقيين أن حياتهم قد تحسنت بشكل ملحوظ في عام 2004. للمزيد، ينظر: منقذ داغر، كارل كالتنثالر، "في حين تظهر استطلاعات الرأي تزايداً في عدم الرضا، هل سيتمكن الشباب الشيعة من قلب الطاولة على النظام السياسي؟"، معهد واشنطن، 25/5/2021، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/43o2Bup

تُمثّل المحاصصة سؤال «من يحكم» لا بوصفه فردًا، بل إطارًا جماعويًا يحظى بمميزات أكثر من «القائد الأوحد»، وأشد تماسكًا عبر سردية معززة إيديولوجيًا.

لترتفع الثقة، خلال حكومة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني إلى 54%. وفي الوقت ذاته، يضع 53% من العراقيين هوياتهم الفرعية فوق الهوية الوطنية، في حين كان 58% في العام 2022 يشعرون بأنهم عراقيون قبل أي شيء آخر[52]. رغم أن الجدل سياسي في جوهره، ولا يمكن قراءة تراجع «الشعور الوطني» هذا على أنه طائفية تقليدية منبثقة عن اختلافات مذهبية فحسب، إلا أن ذلك يُمثّل تأكيدًا لاستحقاق سياسي لعناصر هوياتية مركبة، وهو ما يعادل «حقوق المكون»، ويجدد التأكيد في كل مرة على المحاصصة، لكن الخطر يمكن في هذه الحالة، بخروجها -المحاصصة- من رواق النخب، إلى قناعة شعبية آخذة بالتشكل، تقرأ أي محاولة تحديثية في النظام، بأنها تستهدف «المكون»، فتسعى بالتوازي مع ذلك، إلى تدعيم بنيتها السياسية المتخيّلة هوياتيًا، بوسائلها الخاصة وغير المرتبطة بالسلطة.

هنا، تُمثّل المحاصصة سؤال «من يحكم» لا بوصفه فردًا، بل إطارًا جماعويًا يحظى بمميزات أكثر من «القائد الأوحد»، وأشد تماسكًا عبر سردية معززة إيديولوجيًا. وإذا كان هناك محاولة لإضفاء الشرعية على المحاصصة في بدايات «العراق الجديد»، وإذا ما افترضنا جدلًا أنها آلية انتقالية، إلا أنه لم يكن هناك تفاهم مشترك في اللحظة الدستورية الأولى، كما أن النخب لم تتفق على رؤية مشتركة لبناء الدولة، ولم يكن هناك إجماع حول الدستور المؤقت أو الدستور النهائي لولا ضغوط الولايات المتحدة، إضافة إلى إحباط الإدارة الأمريكية من «أعضاء مجلس الحكم الذين اختارتهم بعناية، لأنهم قضوا وقتًا طويلًا في مصالحهم السياسية أو الاقتصادية الخاصة، بدلًا من التخطيط لمستقبل العراق»[53].

وحتى أن تقاسم السلطة لم يوثّق رسميًا، ففي حالة الإقصاء، لا يوجد حق يُحتج به، ولا ميثاق يمكن الرجوع إليه[54]. ما أسهم في إنتاج مشكلات مستدامة تتعلق في منصب الحكم وفي سؤاله. وجرت شرعنة المحاصصة عرفًا تحت ذريعة «الديمقراطية التوافقية». هذه «التوافقية المخففة» كما وصفها بوجاردز مثّلت «خيارًا جذابًا للسياسيين لأنها تترك العديد من الأسئلة المهمة مفتوحة، كيف ستنظم الوحدات المحلية نفسها؟ ما هي العلاقة بين الحكومة والمحافظات؟ وتُسّهل الاتفاق بترتيبات مؤقتة»[55].

ينتج سؤال «من سيحكم» جدلًا مجتمعيًا -بدفع نخبوي- يتغذى من سرديات الأحقية التاريخية بالحكم من جهة، ويُعّقد التفاهم الوطني على ضرورة التغيير من جهة أخرى، إلا أن التأكيد على «كيف نحكم»، مع قوى تحدد مجتمعة أولويات التغيير، هو ما يزيد من احتمالية إيجاد فضاء جامع.

أثبتت مخرجات 2003 عدم موضوعية التيار الذي تبنى مسار نظام فيدرالي «مصمم بعناية، ومدعومًا بقوات عسكرية أميركية ودولية تضمن الاستقرار، يرضي مكونات المجتمع العراقي المتعددة وتحقيق الأمن والنظام». أو أن الأوليغارشية التوافقية (Consociational Oligarchy) ستجمع بين «الشخصيات القيادية من جميع المكونات العرقية والدينية والقبلية والجغرافية والوظيفية الأساسية في العراق، في شكل من أشكال حكومة وحدة وطنية، وقد لا يكون مثل هذا النظام تعدديا بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا أن إشراك ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع العراقي سيمنحه، على الأقل، صفة تمثيل

52) منقذ داغر، كارل كالتنثالر، "العراقيون يُبدون تفاؤلاً متزايداً تجاه الحكومة، لكن تراجع الهوية الوطنية يثير القلق" معهد واشنطن، 9/5/2025، شوهد في 11/5/2025، في: https://bit.ly/3RVPNVT

53) Robin Wright, Rajiv Chandrasekaran, "U.S. seeking alternatives to Iraq Governing Council", Deseret News, 9/11/2003, seen in 22/5/2025, at: https://bit.ly/4jcVfPe

54) Matthijs Bogaards, "Iraq's Constitution of 2005: The Case Against Consociationalism Light", **Ethnopolitics**, Volume 20, Issue 2 (2019) p 188.

55) Bogaards, p 196.

العناصر الأساسية للمجتمع، مع إمكانية أن يدافع كل طرف عن المصالح الأساسية لأبناء طائفته أو مجموعته الإثنية»[56].

يبدو أن هذا التيار، ناقض نفسه في طرح بديل يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية، فالأخيرة أساسها المواطنة، لا الاعتراف السيادي بالتعددية، فضلًا عن عدم أخذ الشروخ المجتمعية بنظر الاعتبار. فكيف يمكن لقادة الحكم الجدد وهم يُمثّلون 15% من «الشيعة الذين يفضلون نموذجًا إسلاميًا للحكم»، أن ينتجوا فضاءًا ديمقراطيًا؟[57]. وكيف ستتمكن الولايات المتحدة في ظل المندفعين نحو الحكم بالتحشيد الطائفي أن تنجح بدور «القابلة» كما وصفها الباحثان بيمان وبولاك لتوليد ثقافة ديمقراطية في عراق ما بعد صدام؟ وأن «تطمأن الشيعة والأكراد بأن عصر القمع على يد السنة قد انتهى؟»[58]. فأي بديل ديمقراطي سيكون وفق تلك «التطمينات» المعمّقة للشروخ الاجتماعية؟

آفاق التغيير للامكوناتيين

يُنتج سؤال «من سيحكم» جدلًا مجتمعيًا -بدفع نخبوي- يتغذى من سرديات الأحقية التاريخية بالحكم من جهة، ويُعقّد التفاهم الوطني على ضرورة التغيير من جهة أخرى، إلا أن التأكيد على «كيف نحكم»، مع قوى تحدد مجتمعة أولويات التغيير، هو ما يزيد من احتمالية إيجاد فضاء جامع، يبلور المشتركات. ذلك أن الاتفاق على المبادئ العامة، وفق المصلحة الوطنية، من شأنه أن يحدّ من الاستقطابات حين وبعد التغيير المنشود، وقد جادل باحثون بأن «الأحداث التي تلت سقوط نظام البعث دمرت الدولة العراقية وشعبها»، وبقدر أننا لا ننفي تأثير فشل المشروع الأمريكي، إلا أنه ومع سقوط النظام، تتأكد تلك الفرضية في بروز فراغ أمني وسياسي، نشبت على أثره معارك لرسم معالم النظام الجديد وطبيعة الهوية الوطنية، ومزجها بالهويات دون الوطنية، بشكل جعل من الأخيرة جوهر المجتمع العراقي[59].

إن تحديد الأولويات إجماعًا، هو منهجية لتكامل الأدوار. فحتى الخنزير العجوز «ميجر» في خطابه الثوري، أكد ضرورة الوحدة المطلقة والتضامن الذي لا يشوبه أي تصدّع من أجل الخلاص، الذي لا يتم إلا بتوحيد «مكونات» مزرعة الحيوان عند جورج أورويل. واعتمد توحيد أطراف المزرعة على مبادئ واضحة لتحقيق الهدف المنشود قدّمها «العجوز الحكيم» أو «النبي». ليس ذلك فحسب، بل يجب «الاحتياط من رذائل العدو الإنساني بعد النصر، وألّا يستبد حيوان بحيوان آخر». إذ «تحتّم الأخوّة غياب الفوارق مثل القوي والضعيف، والذكي والساذج»[60].حتى تأطرت تلك المبادئ بنظام فلسفي أطلق عليه «الحيوانية»[61]. إلا أن البعض كان متخوّفًا، وكما قالت المهرة البيضاء «موللي»، هل سيكون السكر متوفرًا بعد الثورة؟»[62].

وفشل ثورة جورج أورويل الحيوانية، يعود إلى أن الحيوانات لم تُغيّر من طبعها[63]. بمعنى لم تبلور ثقافة تتماهى مع التغيير، وتتسامح مع ذاتها. مع انقسام المجتمع الحيواني لاحقًا، أو بافتعال القادة للخلافات، وفق معارضة من أجل المعارضة[64]. والاستعانة بالعنف لحلها لا الحوار. والتخويف من عودة جونز بوصفه «النظام السابق»[65]،أو صاحب المزرعة المخلوع في كل حراك ممتعض من استبداد السلطة[66]. فضلًا عن تكذيب التاريخ[67].وعدم الالتزام بالمبادئ المتفق عليها[68].والتخوين، أو العمالة للعميل[69].وتمجيد الحاكم أو

56) Daniel L. Byman, Kenneth M. Pollack, "Democracy in Iraq?", **The Washington Quarterly**, Volume 26, Issue 3 (2010), p 121.
57) Daniel L. Byman, Kenneth M. Pollack, p 122.
58) Daniel L. Byman, Kenneth M. Pollack, p 129 – 130.
59) Ranj Alaaldin, "Sectarianism, governance, and Iraq's future". **Brookings Doha Center Analysis**, issue 24 (2018) p 5.
60) جورج أورويل، **مزرعة الحيوان**، ترجمة محمود عبد الغني، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014) ص 21-20.
61) المرجع نفسه، ص 26.
62) المرجع نفسه، ص 27.
63) المرجع نفسه، ص 41.
64) المرجع نفسه، ص 69.
65) المرجع نفسه، ص 45.
66) المرجع نفسه، ص 51.
67) المرجع نفسه، ص 74.
68) المرجع نفسه، ص 76.
69) المرجع نفسه، ص 78.

الاهتمام به على حساب ثوابت الثورة[70]. وعودة التصنيف. وفي كل الأحوال، «إذا كانت الحيوانات سيئة الإطعام في زمن جونز، إلا أن وضعها الجديد ليس أسوأ مما كان عليه»[71]. هذا الرأي يشبه إلى حدٍ كبير من يروج لأفضل السيئين. وحتى في مزرعة الحيوان، كان مثقف السلطة «سكويلر» يُبرر ممارساتها -السلطة- بأنها تُفيد الضرورة. مثل الإعدامات وإصدار «مرسوم رئاسي» يمنع انشاد أغنية الثورة، لأن الحاجة انتفت من الأغنية، فالثورة نجحت، وتم إعدام الخونة، وهُزم أعداء الداخل والخارج[72].

هكذا قام أورويل بمحاكاة فشل مشاريع التغيير عندما تختزل في استبدال السلطة لا في إعادة بناء الثقافة السياسية، أو نهج الحكم. عبر تسليط الضوء على غياب الوعي الجمعي النقدي، وتحوّل السلطة إلى غاية بحد ذاتها، ما يعكس مأزقًا بنيويًا في عمليات التحول السياسي حين تدار دون مرجعية قيمية واضحة. وهنا يُمثّل سؤال «كيف نحكم»، سؤال المبادئ المرجعية لا الشخصيات والجماعات، ومقدمة ديمقراطية، لا إخضاع المستقبل لصراعات الحاضر، واستدعاء إرث يشير إلى العداء والخصومة. أما «من يحكم»، يفتح الباب لسجال الأغلبية والأقلية الاجتماعية، ويطلق تبريرًا -وإن كان غير موضوعي- للتعبير الهوياتي في الأروقة السياسية. ولا يقف عند ذلك الحد، بل يتعدى إلى أي مدى يمكن تحاصص أجهزة الدولة، لإرضاء الجميع.

> **الاعتقاد بحتمية التغيير، أو لو كان «هناك أناس أفضل وأكثر كفاءة من القادة الحاليين لظهروا واحتلوا مكانهم المناسب» يوحي بالاعتماد على العوارض والصدف لبروز قادة التغيير.**

إن «كيف نحكم»، يُعرّف على أنه طاولة حوار لمشروع سياسي وطني حول مبادئ الحكم، وممارسة ديمقراطية تضمن حكم الأغلبية السياسية في إطار تلك المبادئ، وتضمن في الوقت ذاته، وجود معارضة تراقب القوى الحاكمة، وهي قد تتحوّل في لحظة مشاورات ومفاوضات، إلى أغلبية سياسية، وبديلًا عن النموذج القائم. وهكذا تُجدد العملية الديمقراطية ذاتها بذاتها، وفق إطار لا يُهمل في حالات الخلاف. ويراجع سؤال «كيف نحكم»، مكامن الخلل والهشاشة في الدولة، لأن «التمثيل المكوناتي»، باعتباره جوهر نظام الحكم القائم، ينافس الدولة على شرعيتها، بل ويهمشها، وهو ما بات جليًا في معظم -إن لم يكن كل- الحكومات المتعاقبة وتفاعلاتها، و قراراتها، ومواقفها.

وبشأن التغيير، يجب ألّا يقتصر معناه على فواعل جديدة تنتظر بزوغ فجر مشروعها السياسي، فرغم دعوتهم إلى «صناعة الجو الاجتماعي العام من خلال إدارة الرأي العام لصناعة مساحة للقبول بهذه المشاريع»[73]. إلا أن حاجة ملحة لواقع يزداد سوءًا، يُغطّى بإجراءات آنية، لا تلبث وتظهر نتائجها السلبية على الدولة والمجتمع، تستدعي تعريف التغيير، بمعنى أي حالة نعيشها تستوجب التغيير؟ وإلى أي مستقبل؟ وكيف؟ وما هي مبادئ التغيير؟ فالأحزاب الحاكمة منذ 2003 نجحت باستراتيجية دفاعية، تربط أطروحة التغيير بالأزمات، والفوضى والحرب الأهلية، فضلًا عن التردد الشعبي. دون أن يكون ذلك خاضعًا لمعضلة القيادة، وأن يؤخذ تحرير الهواجس المجتمعية من المعجزة المُنتظَرة أو القائد المُنتظَر، بنظر الاعتبار. إذ الاعتقاد بحتمية التغيير، أو لو كان «هناك أناس أفضل وأكثر كفاءة من القادة الحاليين لظهروا واحتلوا مكانهم المناسب» يوحي بالاعتماد على العوارض والصدف لبروز قادة التغيير[74]. وهو ما ينافي «المشروع السياسي»، فالأخير يُصنع عبر تراكم تنظيمي وسياساتي، يُصبح حينها التغيير انتقالًا واعيًا، لا انفعالًا سياسيًا أو موجة تُستهلك ثم تُطوى.

---

70) المرجع نفسه، ص 99.
71) المرجع نفسه، ص 71.
72) المرجع نفسه، ص 94.
73) عمار خضير، "أزمة البديل السياسي العراقي"، الجزيرة نت، 19/10/2022، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/3ZKja1N
74) عبد الخالق حسين، "أزمة القيادة السياسية في العراق"، إيلاف، 25/4/2006.

لا نربط تحييد «التمثيل المكوناتي» مع إنكار التعددية في العراق، أو طمسها داخل المجال العام، بقدر التعبير عن موقف نقدي أولًا، من تحويل هذا التعدد إلى منطق حكم (أي إعادته إلى سياقه العفوي لا المُسيس)، أو إلى قاعدة لتوزيع السلطة والموارد والشرعية السياسية.

وهنا، تكمن المعضلة المركزية فيما بعد 2003، إذ لم يُبنَ التغيير على رؤية متكاملة تنطلق من سؤال كيف نحكم، بل ظل الجدل محصورًا في كيفية تمكين «المكونات» وتحاصص الدولة، وفي رد الفعل. وما زال الارتباك السؤالي طوال أكثر من عقدين يؤرق حراك البديل، ناتجًا عن عدم تحديد الأولويات الوطنية لحظة التغيير[75]. ورغم إصرار 73.6% من العراقيين بعد نحو عام من احتلال العراق على ضرورة تسلّم السلطة من الأمريكان (إذا افترضنا أنها أولويات وطنية) لكن أيضًا 74.5% من العراقيين «ليس لديهم معلومات كافية عن اتفاق نقل السلطة بين مجلس الحكم وقوات الاحتلال»، إذ تُظهر الإحصائيات رغبة جامحة لدى العراقيين للخلاص من الاحتلال، بوصفه هدفًا، إلا أنها تُشير في الوقت ذاته إلى اختلاف الرؤى السياسية بشأن طريقة تحقيق ذلك[76].

لا نربط تحييد «التمثيل المكوناتي» مع إنكار التعددية في العراق، أو طمسها داخل المجال العام، بقدر التعبير عن موقف نقدي أولًا، من تحويل هذا التعدد إلى منطق حكم (أي إعادته إلى سياقه العفوي لا المُسيس)، أو إلى قاعدة لتوزيع السلطة والموارد والشرعية السياسية. فاللا مكوناتيون، بهذا المعنى، لا يُشكّلون جماعة هوياتية مضادة، ولا أقلية إيديولوجية جديدة، وإنما يمثلون أفقًا سياسيًا وطنيًا يرى أن البديل هو دولة المواطنة، عبر إطار قانوني ومؤسسي لحكم المواطنين الأفراد، وفق مبادئ عامة ومجرّدة من التصنيفات. غير أن الانتقال من هذا الأفق النظري إلى إمكان الفعل السياسي يظل أيضًا، مشروطًا، ثانيًا، بتجاوز الاكتفاء بالموقف النقدي، والاقتراب من بناء أدوات عمل تتلاءم مع دولة المواطنة. ولا يتطلب ذلك بالضرورة تشكيل حزب سياسي جديد، بل يستلزم نشوء شبكات فاعلة عابرة للخطاب «المكوناتي»، تتبنى منطق البرنامج والمساءلة، وتُعرّف السياسة خارج ثنائيات الأغلبية والأقلية الاجتماعية. كما يُفترض من هذا الأفق إنتاج خطاب سياسي يحدّ من مركزية سرديات المظلومية، ويُعيد الاعتبار إلى الكفاءة، والرقابة، وتداول السلطة، بوصفها معايير للحكم الديمقراطي لا امتيازات «مكوناتية». كما أن ذلك مرتبط بالنجاح في إحداث قطيعة مع أدبيات النخبة المعارضة لنظام صدام حسين، بوصفها مرجعية معرفية لنظام 2003 (وافترض أن مصطلح «المكونات» ذاته، جاء عبر تلك الأدبيات، إذ لا وجود له في تاريخ العراق السياسي). وبطبيعة الحال، لم يعد هذا التعريف صالحًا بعد مرور أكثر من عقدين على التغيير. أي تلك النصوص أوجدت شرعية سياسية لقوى المعارضة، منها ما عبر عنه «إعلان شيعة العراق»، حول «إشراك جميع الأطراف السياسية والفئات الأساسية المكونة للمجتمع العراقي في حل المعضلة الوطنية (..) من أجل أن نكون شركاء حقيقيين وعلى قدم المساواة بحيث لا يمكن أن تستغني أي فئة عن الفئات الأخرى»[77]. فهذه استدامة لتحاصص «مكوناتي».

أما من حيث الأدوات التنظيمية، يمكن إجمالها في ثلاثة مستويات مترابطة:

1) يُفترض أن يعمل «اللا مكوناتيون» على تفكيك السرديات التي تشرعن «التمثيل المكوناتي»، ولا سيما خطاب «التمثيل العادل» و«حماية المكونات»، بهدف نقل مركز النقاش العام من سؤال الهوية إلى سؤال الأداء، بما يسمح بإعادة بناء وعي جمعي نقدي تجاه السلطة.

2) يتمثّل الأفق «اللا مكوناتي» في نشوء شبكات فاعلة

75) ورد بعد ثلاثة أيام من الاحتلال الأمريكي لبغداد تقرير لإحدى الوكالات التابعة لهيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية، بعنوان «من سيحكم العراق.. وكيف؟» وهي اكتشاف مبكر لمرحلة مرتبكة سياسيًا واجتماعيًا. للمزيد، ينظر:
محمد ماضي، "من سيحكم العراق.. وكيف؟"، سويس إنفو، 13/4/2003، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/4li80tt

76) ماجد أبو ديباك، "أولويات العراقيين بين الانتخابات وإنهاء الاحتلال"، الجزيرة نت، 13/2/2004، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/3ZlxUDX

77) "إعلان شيعة العراق"، الجزيرة نت، 3/10/2004، شوهد في 25/11/2025، في: https://bit.ly/3LYxwHG

عابرة لسياسات الهوية، قد تأخذ شكل حركات سياسية، أو تحالفات برامجية، أو أطر مدنية سياسية مرنة، وأخرى تقوم على الانتماء الطوعي. وتكتسب هذه الصيغ أهميتها من قدرتها على تفادي إعادة إنتاج الزعامة الكاريزمية، وعلى تعزيز العمل الجماعي والمؤسسي، بما يقلل من شخصنة السياسة، ويحد من قابلية الانقسام على أسس هوياتية.

3) أن ترتبط أدوات «اللا مكوناتيين» بالسعي إلى إعادة تشكيل قواعد العمل السياسي ذاتها، ولا سيما المواد الدستورية المتعلقة بهذا الشأن، والقوانين الناظمة للانتخابات والأحزاب، وآليات تشكيل السلطة والمعارضة. فالأفق «اللا مكوناتي» لا يتحقق بإدخال فواعل جديدة إلى نظامٍ قائمٍ بذريعة «الإصلاح من الداخل»، بل بإعادة تعريف هذا النظام بما يسمح بتداول فعلي للسلطة، وبوجود معارضة مستقلّة عن منطق المحاصصة، قادرة على مراقبة الحكم والتحوّل إلى بديل له ضمن إطار دستوري واضح.

الخاتمة

يُجدد الصراع حول من سيحكم بالتزامن مع تطبيع «التمثيل المكوناتي»، نفسه باستمرار وفقًا للأحداث، وقدرة الفاعلين أو «مثقفي المكونات» على تسييسها. وظهر ذلك جليًا في تسييس تحديث بيانات المقترعين لانتخابات 2025 النيابية، على أنه «ينذر بتأثيرات كبيرة على نتائج الانتخابات (..) ما يجعل التحدي مضاعفًا أمام القوى السياسية الشيعية في تعبئة جمهورها وتحفيزه على المشاركة»[78]. ويقول إعلامي «تصفيق كبير للسنة والكرد وهم ذوو أعلى نسبة تحديث بيانات، وتصفيق أكبر للمكون الأكبر، الشيعة، الذين لا يعرفون ما يريدون رغم اتساع «مينيو» الأحزاب من أقصى الراديكالية الدينية إلى أقصى التطرف العلماني وما بينهما ألف علامة استفهام، وأسف، وأسى، على من لا يتعلم درس التاريخ»[79]. هذا الدرس بالنسبة له، يتمّثل في سردية أحقية الحكم، وأن الآخر يخطو نحو الهيمنة على الدولة، واحتكار النظام السياسي، ما لم يكن هناك إجراء دفاعي في الحفاظ على ما يُسمّى «المكتسبات».

إن فشل البديل لا يكمن فقط في غياب المشروع، بل في غياب القدرة على تصوّر نظام لا يدعي تمثيل «الجماعة المقدسة»، ويُعيد الاعتبار للمواطن الفرد باعتباره أساسًا للسيادة والمشروعية. فلا جدوى من التغيير، إذا كانت البنية تنتج ذاتها، ولا معنى له -التغيير- إن لم يكن في جوهره مغادرة سرديات المظلومية. وهكذا، غياب الدولة هو حالة فوضى وصراع مستمر، يصفها هوبز بأنها «حرب الكل ضد الكل»[80].

إن أهمية الإجماع على المبادئ الديمقراطية، تكمن في تحييد «التمثيل المكوناتي» عن التأثير في عملية التغيير، ونقاشات بديل الحكم. إذ جرى تصور «المكوناتية» داخل الدولة أنها انعكاس لتعددية المجتمع، الأمر الذي شرعن قيام «دولة المكونات» بوصفها حتمية اجتماعية لا يمكن تجاوزها، وأوجد حالة من التكاسل تجاه بناء دولة حقيقية، وفق مبدأ المواطنة، لا تقاسم السلطة بين الفرقاء. تصوّرٌ يُبرر الممارسات الطائفية ورفعها فوق القانون والنقد. ويُسهم في تشكيل «مكونات» شبه قومية، وبتركيبة معقّدة تشير إلى أقلية/أغلبية مذهبية و «أقوامية» معًا.

78) "تراجع تحديث بيانات ناخبي المحافظات الشيعية مقابل قفزتها في السنية والكردية"، إيشان، 28/5/2025، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/43P7kEC

79) علي وجيه، " تصفيقٌ كبيرٌ للسنّة والكرد وهم ذوو أعلى نسبة تحديث بيانات......"، إكس، 28/5/2025، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/4ksYkfv

80) حسان حمون، " الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، (توماس هوبز، جون لوك، امانويل كانط، فريدريك هيغل)"، **مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية**، المجلد 4، العدد 1 (2022)، ص 91.

المراجع

العربية

"نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن"، الجزيرة نت، 17/12/2002، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3FESU1H

لقاء ياسين حسن، "دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 6/9/2016، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3Z2e4NX

حارث حسن، "العراق.. نهاية "دولة المكونات""، العربي الجديد، 29/10/2019، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3SgH14Z

أزهر الربيعي، "تظاهرات العراق: ضد الفساد الداخلي والنفوذ الإيراني"، معهد واشنطن، 29/10/2019، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/43vdjym

"صراع زعامات السنة يهمّش معاناة مدن غرب العراق"، صحيفة العرب، 11/9/2021، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/45oTTO0

"قوات الأمن العراقية تطلق النار على المتظاهرين"، هيومن رايتس ووتش، 24/7/2018، شوهد في 24/5/2025، في: https://bit.ly/3H7JHPS

مشرق ريسان، "ترحيب سنّي في العراق بإنفاذ قانون العفو العام: إنصاف للمظلومين"، القدس العربي، 12/2/2025، شوهد في 25/5/2025، ف ي: https://bit.ly/3SlnhgE

"لا تخصيصات جديدة للإعانة الاجتماعية وتحذير من تضليل حول الماستر كارد"، شفق نيوز، 28/5/2025، شوهد في 29/5/2025، ف ي: https://bit.ly/43labGr

"معلناً دعمه لإصدار قانون للأوقاف المسيحية.. نيجيرفان بارزاني: حماية حقوق المكونات مبادئ راسخة"، شفق نيوز، 26/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في:https://bit.ly/3Hx3jNq

"الرئيس بارزاني يؤكد لشيوخ الأنبار وحزام بغداد على ضرورة الالتزام بالدستور"، رووداو ديجيتال، 26/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/3SVscVE

"القنصل الأميركي في إقليم كوردستان يؤكد التزام بلاده بدعم المكونات"، رووداو ديجيتال، 28/5/2025، شوهد في 29/5/2025، في: https://bit.ly/3SmFCtE

برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الطبعة الثالثة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

سعد سلوم، "نحو نموذج بديل: الدولة وإدارة التنوع في العراق المعاصر"، **صحيفة المدى**، 12/6/2015.

سعد سلوم، "تحالف القضية الإيزيدية: خطوة أولى نحو تحالف وطني يتجاوز المكوناتية"، **صحيفة المدى**، 18/11/2025.

"عبد المهدي: استقالة الحكومة من دون بديل دستوري تعني الفوضى"، العربية، 25/10/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/3GMlChm

كنعان مكية، **جمهورية الخوف**، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات الجمل، 2009).

رند داغر، تمارا ديماسي، " من 2003 إلى 2025 كيف تغيّر الرأي العام العراقي خلال العقدين الماضيين"، المجموعة المستقلة للبحوث، 14/4/2025، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/454ekj6

إياد العنبر، "سيناريوهات الخروج من "جمهورية الفوضى" العراقية"، **المجلة**، 8/4/2023.

حارث حسن، "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء"، كارنيغي، 23/4/2014، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/3GNjBBD

عبد الخالق سلطان، "تحركات سنية في العراق وسط قلق شيعي"، الحرة، 26/12/2024، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/43aI63k

عادل النواب، محمد علي، "هؤلاء المرشحون لتولي الحكومة العراقية بحال استقالة أو إقالة عبد المهدي"، العربي الجديد، 30/10/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/44xOGTO

عادل النواب، "العراق: غياب البديل يؤخر سحب الثقة من عبد المهدي"، العربي الجديد، 10/9/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/3GRgfgV

أكثم سيف الدين، "العراق: دعوة لحكومة إنقاذ واستفتاء شعبي بعد استقالة عبد المهدي"، العربي الجديد، 29/11/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/4jST9VX

فاضل النشمي، "توقعات بتوقف المظاهرات في حال تسمية رئيس وزراء مطابق للمواصفات خلافات بين متظاهري بغداد والمحافظات"، الشرق الأوسط، 16/12/2019، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/43obNiq

أحمد المصالحة، "معضلة رئاسة الحكومة.. بين شروط المتظاهرين وتدوير أوجه السياسيين"، كركوك ناو، 12/3/2020، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/43ozBCR

"متظاهرو الحشد أمام المنطقة الخضراء.. وقوات الأمن تطوقها"، العربية، 12/11/2021، شوهد في 1/5/2025، في: https://bit.ly/4kdG6xR

"العراق: آليات التغيير واستحقاقات الزمن المقبل"، سويس إنفو، 25/11/2003، شوهد في 25/4/2025 في: https://bit.ly/4ke9zYI

مروة محمد، عبد المنعم كريم، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 23، العدد 2 (2022).

حسن سعد عبد الحميد، "مشهد المحاصصة في العراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 30/3/2016، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/4jMTrNV

أحمد الدباغ، "في ظل صراع محتدم على المناصب وأوضاع أمنية خطيرة.. من يخرج العراق من نفق المحاصصة؟"، الجزيرة نت، 30/1/2022، شوهد في 2/5/2025، في: https://bit.ly/43112RK

شوكت البياتي، "لا نعرف ماذا نريد فقط "أفضل السيئين""، كتابات، 2/10/2012، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/433nNWN

"اللقاء الثاني مع احمد الجلبي وأسرار المعارضة في شهادات للتاريخ مع د.حميد عبدالله 25/5/2014"، شهادات خاصة مع د. حميد عبدالله، 13/1/2020، شوهد في: 25/4/2025، في: https://bit.ly/4iWVyNS

منقذ داغر، كارل كالتنثالر، "في حين تُظهر استطلاعات الرأي تزايداً في عدم الرضا، هل سيتمكن الشباب الشيعة من قلب الطاولة على النظام السياسي؟"، معهد واشنطن، 25/5/2021، شوهد في 25/4/2025، في: https://bit.ly/43o2Bup

منقذ داغر، كارل كالتنثالر، "العراقيون يُبدون تفاؤلاً متزايداً تجاه الحكومة، لكن تراجع الهوية الوطنية يثير القلق" معهد واشنطن، 9/5/2025، شوهد في 11/5/2025، في: https://bit.ly/3RVPNVT

جورج أورويل، **مزرعة الحيوان**، ترجمة محمود عبد الغني، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014).

عمار خضير، "أزمة البديل السياسي العراقي"، الجزيرة نت، 19/10/2022، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/3ZKja1N

عبد الخالق حسين، "أزمة القيادة السياسية في العراق"، **إيلاف**، 25/4/2006.

محمد ماضي، "من سيحكم العراق.. وكيف؟"، سويس إنفو، 13/4/2003، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/4li80tt

ماجد أبو دياك، "أولويات العراقيين بين الانتخابات وإنهاء الاحتلال"، الجزيرة نت، 13/2/2004، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/3ZlxUDX

"إعلان شيعة العراق"، الجزيرة نت، 3/10/2004، شوهد في 25/11/2025، في: https://bit.ly/3LYxwHG

"تراجع تحديث بيانات ناخبي المحافظات الشيعية مقابل قفزتها في السنية والكردية"، إيشان، 28/5/2025، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/43P7kEC

علي وجيه، "تصفيقٌ كبيرٌ للسنّة والكرد وهم ذوو أعلى نسبة تحديث بيانات....."، إكس، 28/5/2025، شوهد في 9/6/2025، في: https://bit.ly/4ksYkfv

حسان حمون، " الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، (توماس هوبز، جون لوك، امانويل كانط، فريدريك هيغل)"، **مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية**، المجلد 4، العدد 1 (2022).

الأجنبية

"Kimberlé Crenshaw on Intersectionality, More than Two Decades Later", Columbia University, 8/6/2017, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/3ZvhPeS

Kimberle Crenshaw, "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics", **University of Chicago Legal Forum**, issue 1 (1989).

Carbado, D. W., Crenshaw, K. W., Mays, V. M., & Tomlinson, B, "INTERSECTIONALITY: Mapping the Movements of a Theory", **Du Bois Review: Social Science Research on Race, Volume 10 Issue 2 (2014).**

Lisa Bowleg, "The Problem with the Phrase Women and Minorities: Intersectionality—an Important Theoretical Framework for Public Health", **American Journal of Public Health**, volume 102 (2012).

Matthijs Bogaards, "Iraq's Constitution of 2005: The Case Against Consociationalism Light", **Ethnopolitics**, Volume 20, Issue 2 (2019).

Daniel L. Byman, Kenneth M. Pollack, "Democracy in Iraq?", **The Washington Quarterly,** Volume 26, Issue 3 (2010).

Ranj Alaaldin, "Sectarianism, governance, and Iraq's future". **Brookings Doha Center Analysis**, issue 24 (2018).

Nichols, S., & Stahl, G. Intersectionality in higher education research: a systematic literature review, **Higher Education Research & Development**, Volume 38, Issue 6 (2019).

How to integrate intersectionality theory in quantitative health equity analysis? A rapid review and checklist of promising practices, Government of Canada, 13/6/2022, seen in 9/6/2025, at: https://bit.ly/4jIlVrg

Zahra Ali, "Protest movements in Iraq in the age of a 'new civil society'", Conflict Research Programme Blog, 3/10/2019, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/4kEJEtv

Azhar Al-Rubaie, "Protests in Iraq: Against Domestic Corruption and Iranian Influence", Washington Institute, 29/10/2019, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/4kitxSI

Nour Alhuda Saad, "The Struggle of Young Iraqi Women for Political Participation", 1001 Iraqi Thoughts, 16/4/2023, seen in 24/5/2025, at: https://bit.ly/3SkbQph

Charles Taylor, **Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition**. Edited by Amy Gutmann, Expanded ed. (United Kingdom, Princeton University Press, 1994).

Saad Salloum, "An Unaccomplished Mission: Managing Iraq's Diversity after Two Decades of American Occupation," French Research Centre on Iraq (CFRI), 23/12/2022, seen in 30/12/2025, at: http://bit.ly/490H7XC

Sarah Timreck, "Playing Identity Politics in Iraq", **The International Affairs Review**, issue 2 (2018).

Karl Popper, **The Open Society and Its Enemies**, first volume (Canada: Princeton University Press, 2013).

Kanan Makiya, "Iraq's Mafia State", **Journal of Democracy**, Volume 34, Issue 2 (2023).

Robin Wright, Rajiv Chandrasekaran, "U.S. seeking alternatives to Iraq Governing Council", Deseret News, 9/11/2003, seen in 22/5/2025, at: https://bit.ly/4jcVfPe